

السلطة الفلسطينية والدولة الريعية

The Palestinian Authority and the Rentier State

تناقش هذه الدراسة الأدبيات المتاحة في الاقتصاد السياسي التي تُطوّر مفهوم الدولة الريعية، باستخدام الدول النفطية مسرّحًا للتوسع، بخصائص النظرية البنيوية وأبعادها. وأوضحت الدراسة الفجوة الأكاديمية في أدبيات الدولة الريعية غير النفطية. كما حللت الدراسة مصادر تمويل السلطة الفلسطينية، وناقشت إن كانت هذه المصادر تُعدّ ريعًا أو مصادر تمويل اعتيادية. وأطرت الدراسة المصادر الريعية بناءً على منشئها إلى أموال المانحين الدوليين الداعمة للإنفاق الحكومي، وأموال المقاصة المحصلة إسرائيليًا والتي يتم تحويلها إلى خزينة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات سياسية. وأخيرًا، اقترحت الدراسة هيكلية مقومات الدولة الريعية غير النفطية، مستخدمة السلطة الفلسطينية مثالاً. وتقتصر الدراسة حصر خصائص الدولة الريعية غير النفطية إلى نيوبترومينالية مرنة؛ ركود سياسي داخلي يقابله نشاط سياسي خارجي، وسياسات اقتصادية مفروضة خارجيًا، ونظام ضريبي هش، وانعدام الاستقرار المالي، واقتصاد متمحور على الريع باستخدام السلطة الفلسطينية نموذجًا.

كلمات مفتاحية: السلطة الفلسطينية، نظرية الدولة الريعية، الدعم الدولي، فلسطين.

This study is a theoretical and practical precedence in conceptualizing a rentier state in Palestine. It sets the possibility for understanding the underlying principles of the performance of the Palestinian Authority (PA) since its inception in 1994. It provides a platform for utilizing rentier state theory (RST) in a non-carbon state as a framework for analysing its political economy. More profoundly, it attempts to utilize RST in understanding the state society relation under the complex political structural reality in Palestine. Firstly, the study makes the case for the gap in literature with regards to non-carbon based rentier states. It does so by providing a short history of literature and an overview of the sub-literature that followed with regards to conditional and specialized theories on the rentier state. Secondly, it elaborates on the PA's sources of income and debates whether they are rents. It categorizes rents in the Palestinian case to include international donations to the PA, and Israeli processed and controlled clearance taxes. Both sources amount to over 70% of the PA's expenditure. Thirdly, it proposes five characteristics that exemplify the non-carbon rentier state. It proposes that flexible neopatrimonialism, external imposed economic policy, active foreign policy contrasted by inactive internal policy, fragile tax collection system and unreliable financial flows, and rentier based economy best describe the non-carbon rentier state using the PA as an example.



Keywords: Palestine, Rentierism, Rentier State Theory, Palestinian Authority, International Donations.

* باحث فلسطيني مختص بالاقتصاد السياسي، مركز الدراسات العربية والإسلامية، الجامعة الوطنية الأسترالية، كانبرا، أستراليا.

* Palestinian Researcher Specialized in Political Economy, Centre for Arab and Islamic Studies, Australian National University, Canberra.

تمهيد

نظرية الدولة الريعية بين
الاقتصاد والسياسة

استخدم - قديماً - مصطلح الريع/ الإيجار، بالمنظور الاقتصادي البحت، عن طريق الفلاسفة الاقتصاديين الأوائل، أمثال جيمس أندرسون في أدبياته الاقتصادية الزراعية⁽²⁾ التي طورها لاحقاً دافيد ريكاردو فيما يُعرف اليوم بنظرية قانون الريع الاقتصادي، وفيها يناقش أن الريع هو المكسب الذي يحصل عليه مالك الأصول التي كانت محصورة آنذاك على الأرض الزراعية⁽³⁾، وبذلك يوضح أن الريع هو نتاج امتلاك مورد طبيعي من غير الحاجة إلى بذل أي مجهود، بتحويل الأصول إلى ثروة. ومع تطور اقتصاد الدول الأوروبية توسع مفهوم الريع في الفكر الاقتصادي، شاملاً كل ما يعدّ عقاراً، كما عقب كارل ماركس الذي عرّف الريع بأنه شكل من أشكال فائض القيمة على أي أصل غير منتج بطبيعته. ومنذ تلك النظريات الأولى، اتسع مفهوم الريع حديثاً من الناحيتين النظرية والعملية؛ إذ انبثقت نظريات اقتصادية وسياسية واجتماعية تناقش الريع كماً وكيفاً، وأشهرها نظرية الدولة الريعية. ومن الناحية العملية، تضخم مفهوم الريع ليعكس جميع أنواع الدخل غير المكتسبة، ولم يعد مفهوم الريع مقتصرًا على الموارد الطبيعية، كما سيُبين لاحقاً.

”

تضخم مفهوم الريع ليعكس جميع أنواع الدخل غير المكتسبة، ولم يعد مفهوم الريع مقتصرًا على الموارد الطبيعية

“

يعدّ حسين مهداوي أول من استخدم مفهوم نظرية الدولة الريعية عام 1970، في دراسته "أمثاط وأشكال التنمية الاقتصادية في الدول الريعية"؛ إذ لاقت نظريته رواجاً كبيراً في الوسط الأكاديمي المهتم آنذاك بدراسة الدول البترولية الشرق أوسطية، والعربية تحديداً، تزامناً مع تصاعد الطفرة النفطية، وأفق الديمقراطية في المجتمعات العربية. حدّد مهداوي والمؤيدون الأوائل للنظرية أمثال حازم

بعد ما يزيد على عقدين منذ تأسيس السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو وملحقاتها في أيلول/ سبتمبر 1993؛ ما يزال قادة السلطة الفلسطينية يطمحون إلى دولة على قطعة من أرضهم المحتلة، وما يزال مواطنو الضفة وغزة يعانون ويلات الاحتلال العسكري اليومي، وما يزال فلسطينيو الشتات يحملون بتعويض يشفي مرارة التهجير القسري. لكن في ظل التقدم شبه المعدم في تحقيق الطموح الفلسطيني؛ يتطلب ما آل إليه حال السلطة الفلسطينية الانخراط في التفكير والاستقصاء البنوي، بقصد إنشاء نظرة بنوية لهيكله هذا الكيان السياسي، من حيث كونه الجهة التي تقود المشروع الفلسطيني خارجياً وداخلياً.

ومن هذا المنظور، لا بد من إدراج بعض نظريات الاقتصاد السياسي التي توطّر علاقة الدولة بمجتمعها وطموحه، في خضمّ نظام تمويل محدد تخضع له السلطة الفلسطينية؛ إذ من المتعارف عليه بين الأوساط الأكاديمية والسياسية، الكم الهائل من المساعدات الخارجية في إضفاء الديمومة على السلطة الفلسطينية. ومن المتفق عليه في الأدبيات؛ الأثر السلبي للدعم الدولي في المشروع الوطني ومؤسسات المجتمع المدني والفرد، وتجزم الدراسات الحديثة بأن معظم الأموال المقدمة من المانحين ينتهي بها المطاف إلى الاقتصاد الإسرائيلي⁽¹⁾.

وبهذا التمهيد، تعتمد هذه الدراسة على تفكيك مكونات السلطة الفلسطينية ومواردها، مستفيدة من الأدبيات الجمة التي أطرت للدول المحضلة لمعظم إيراداتها، من مصادر خارجية مما يعرف الآن بنظريات الدولة الريعية. تعدّ نظرية الدولة الريعية من أهم مساقات الاقتصاد السياسي التي تسعى لتفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدول المولدة لنسبة كبيرة من عائداتها من مصادر ريعية كالنفط والغاز، وتدرس النظرية أثر الدخل السيادية المستحقة خارجياً من مبيعات الموارد الطبيعية، في علاقة الدولة المركزية بمكونات المجتمع الكلية من اقتصاد ومؤسسات وأفراد. وهكذا كُرسّت نظرية الدولة الريعية لدراسة دول الخليج العربي على نحو خاص؛ لمحاولة فهم علاقة عائدات النفط على علاقة الدولة بالمجتمع state-society relations من النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وفي خضم الكم المتزايد من الدراسات التي تناقش الدولة الريعية، تعدّ هذه الدراسة امتداداً يحاول إضفاء أفق أكاديمي جديد في فهم أداء السلطة الفلسطينية، في إطار تاريخي وسياسي، يتماشى ومصادر تمويلها الخارجية. وهي مبادرة بحثية في أدبيات نظرية الدولة الريعية اللانفطية وخصائصها.

2 John Hartwick, "On the Development of the Theory of Land Rent," *Land Economics*, vol. 65, no. 4 (November 1989), pp. 410 - 412.

3 Lewis Gray, "Rent Under the Assumption of Exhaustibility," *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 28, no. 3 (May 1914), pp. 466 - 467.

1 Shir Hever, "How Much International Aid to Palestinians Ends Up in the Israeli Economy?" *Aid Watch Palestine* (September 2015), accessed on 11/11/2016, at: <http://ow.ly/8Zst30bZQgU>

governance، والنيوترومينالية⁽¹⁰⁾ Neopatrimonialism والمجتمع المدني⁽¹¹⁾ وغيرها. وما أن النظرية تؤكد استقلالية الدولة المركزية المستقبلية للدخل الريعي عن جميع مكونات مجتمعها المدني؛ كان لا بد من دراسات لاحقة لـ "أكدمة" التغيرات المتسارعة في مجتمعات دول الريع الخليجية واقتصاداتها، وشرح تفاعل الدولة المتزايد مع الاقتصاد والمجتمع المدني المحلي. ومن هنا بزغ نوعان من الدراسات في نظرية الدولة الريعية؛ نوع يربط بين نظرية الدولة الريعية وعلوم اجتماعية مختلفة، محاولاً تحليل وجود الدولة الريعية بعوامل تاريخية تسبق تدفق النفط، ويوظف النظرية في شرح التحول في الحوكمة والاقتصاد والمجتمع المدني في دول الريع، إثر صعود عائدات النفط، وهذا ما يسمّى بنظريات الدولة الريعية المتخصصة Specialized RST⁽¹²⁾. والقسم الآخر الذي يتحدّى البعد البنيوي لنظرية الدولة الريعية، وهو ما يسمّى بنظريات الدولة الريعية المشروطة Conditional RST⁽¹³⁾. هنا خاض الباحثون في استحالة استقلالية الدولة عن المجتمع استقلالية تامة، مهما بلغت ضخامة الموارد الريعية، وأن الدولة الريعية الخليجية جزء من الاقتصاد السياسي الكلي، والنظرية جزء من الديناميات السياسية التي تساهم في تشكيل فيفساء البنية السياسية الكلية⁽¹⁴⁾.

بلاوي وجياكومو لوتشيانو؛ أن الدولة الريعية تحصل كمية جوهرية من دخولها الحكومية من مصادر خارجية، وهنا ينطوي التعريف على عائدات مبيعات النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية⁽⁴⁾. ويوضح بلاوي أن القليل من مكونات الشعب في الدولة الريعية ينخرط في توليد الريع، بينما تتعامل الغالبية مع توزيع هذا الريع أو استخدامه، وأن الجهة الحاكمة هي المستفيد الرئيس من الريع الخارجي⁽⁵⁾. يولّد تمرکز الموارد التمويلية بيد الجهة الحاكمة، القدرة على الاستيلاء المطلق على السلطة السياسية، ونشوء كيان مستقل بقراراته وسياساته عن مجتمعه المدني، ولا يستمد شرعيته محلياً، وتتمثل العلاقة الوحيدة في هذا الإطار بين الدولة والمجتمع، بتخصيص قسم ضئيل من الريع المحصل خارجياً للمجتمع على شكل مستحقات مالية منتظمة وبعض المشاريع التنموية⁽⁶⁾. من أهم ركائز نظرية الدولة الريعية؛ عدم استمداد الشرعية من القواعد المحلية، ممثلة بالمواطن والمجتمع المدني، مقابل شراء الولاء بعملية خصخصة الريع، وما ينتج من تضحية المجتمع المدني للديمقراطية والإصلاح السياسي⁽⁷⁾. ومن هنا، تكمن أهمية النظرية كإطار توضيحي، يشرح صحة المؤسسات والمسيرة الديمقراطية في دول الوطن العربي؛ إذ تم بلورة النظرية كإطار تفصيلي للاقتصاد السياسي والمجتمع المدني، وخاصة في دول الخليج العربي.

انتشرت لاحقاً العديد من الدراسات التي تبنت النظرية، سعياً لتفسير تأثيرات الريع الخارجي في التنمية الاقتصادية⁽⁸⁾، والحوكمة⁽⁹⁾

10 القصد من مصطلح النيوترومينالية هنا: هو تمرکز القيادة على جوهر الشخص الحاكم المترعب في قلب شبكة من النخبة المنتفذة بالسيطرة على شبكات من النخب الأقل نفوذاً، وعادة ما تشجع المنافسة بين هذه النخب على المناصب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بهدف سيطرة الشخص الحاكم على المنافسة والتنفيذ في الحكم. انظر:

Oliver Schlumberger, "Structural Reform, Economic Order, and Development: Patrimonial Capitalism," *Review of International Political Economy*, vol. 15, no. 4 (October 2008), pp. 625-629; James A. Bill & Robert Springborg, *Politics in the Middle East* (Glenview: Scott, Foresman /Little, Brown, 1990).

11 انظر:

Gerd Nonneman, "Rentiers and Autocrats, Monarchs and Democrats, State and Society: The Middle East between Globalization, Human 'Agency', and Europe," *International Affairs*, vol. 77, no. 1 (January 2001), pp. 141 - 162.

12 Matthew Gray, "A Theory of 'Late Rentierism' in the Arab States of the Gulf," Georgetown University School of Foreign Service in Qatar Occasional, Paper no. 7 (2011), pp. 12 - 14.

13 Ibid., pp. 14 - 18.

14 John W. Fox, Nada Mourtada-Sabbah & Mohammed al-Mutawa, "The Arab Gulf Region: Traditionalism Globalized or Globalization Traditionalized?" in: John W. Fox, Nada Mourtada-Sabbah & Mohammed al-Mutawa (eds.), *Globalization and the Gulf* (London: Routledge, 2006), pp. 5 - 59.

4 Hussein Mahdavy, "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran," in: M.A. Cook (ed.), *Studies in Economic History of the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 1997), p. 428; Hazem Beblawi, "The Rentier State in the Arab World," in: Hazem Beblawi & Giacomo Luciani (eds.), *The Rentier State: Nation, State and the Integration of the Arab World* (London: Croom Helm, 1987), pp. 51 - 52.

5 Beblawi, pp. 51 - 52.

6 Giacomo Luciani, "Allocation vs. Production State: A Theoretical Framework," in: Beblawi & Luciani pp. 65 - 84.

7 Ibid., pp. 76-77; Michael Ross, "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics*, vol. 53, no. 3 (April 2001), pp. 325 - 361.

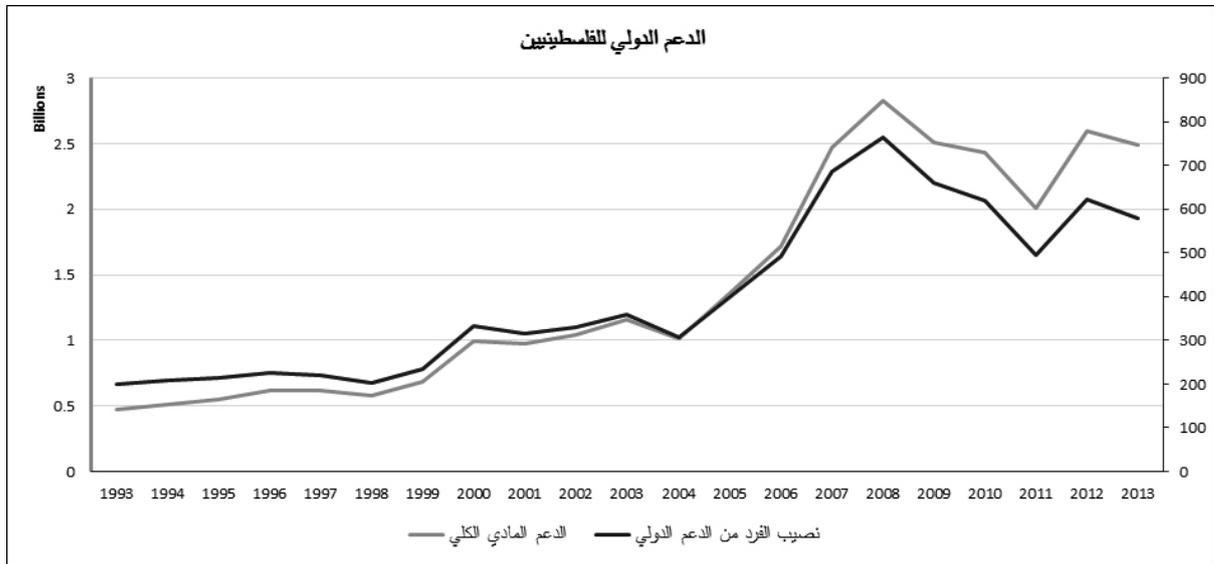
8 انظر مثلاً:

Rolf Schwarz, "The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization," *Review of International Political Economy*, vol.15, no. 4 (October 2008), pp. 599 - 621.

9 انظر مثلاً:

Rolf Schwarz, "Does War Make States? Rentierism and the Formation of States in the Middle East," *European Political Science Review*, vol. 3, no. 3 (November 2011), pp. 419 - 443.

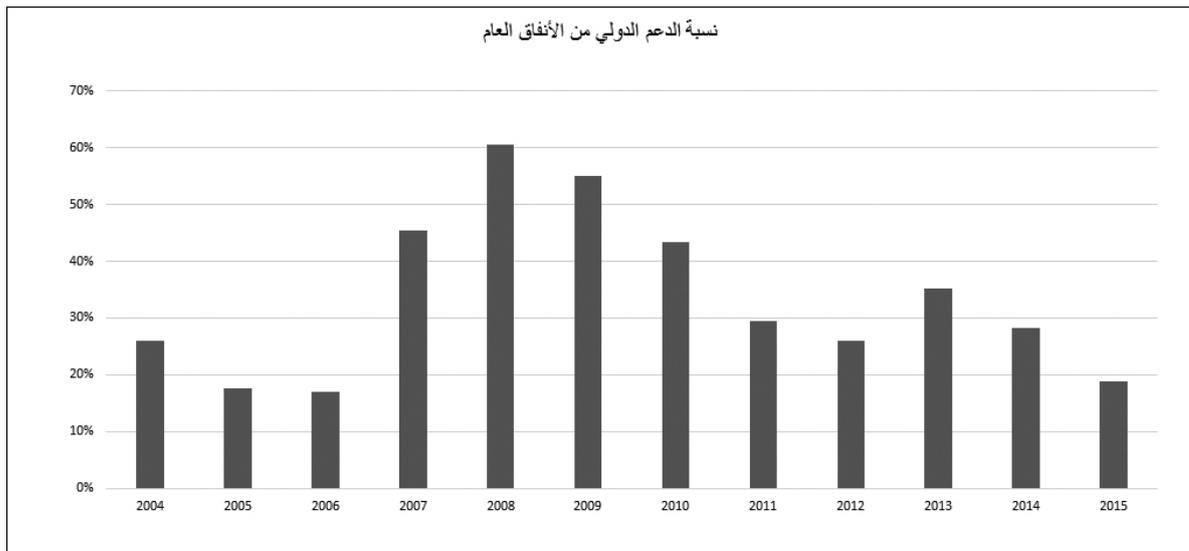
الشكل (1)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، بقيمة الدولار الحالية

World Bank, "West Bank and Gaza," accessed on 12/01/17/5/, at: <http://ow.ly/7IHZ30c99ml>

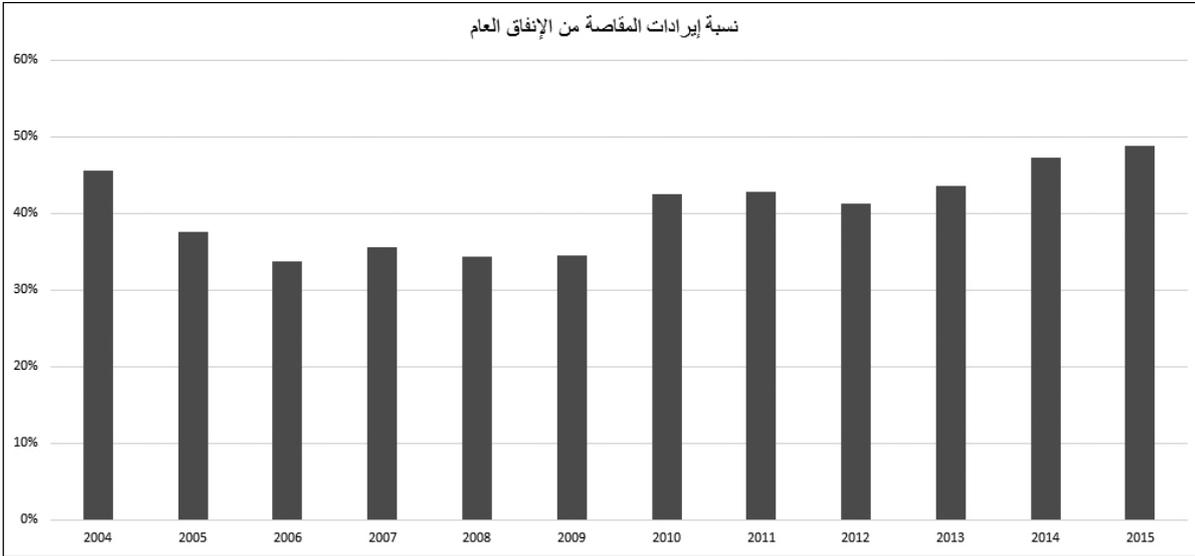
الشكل (2)



المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي 2007 - 2016

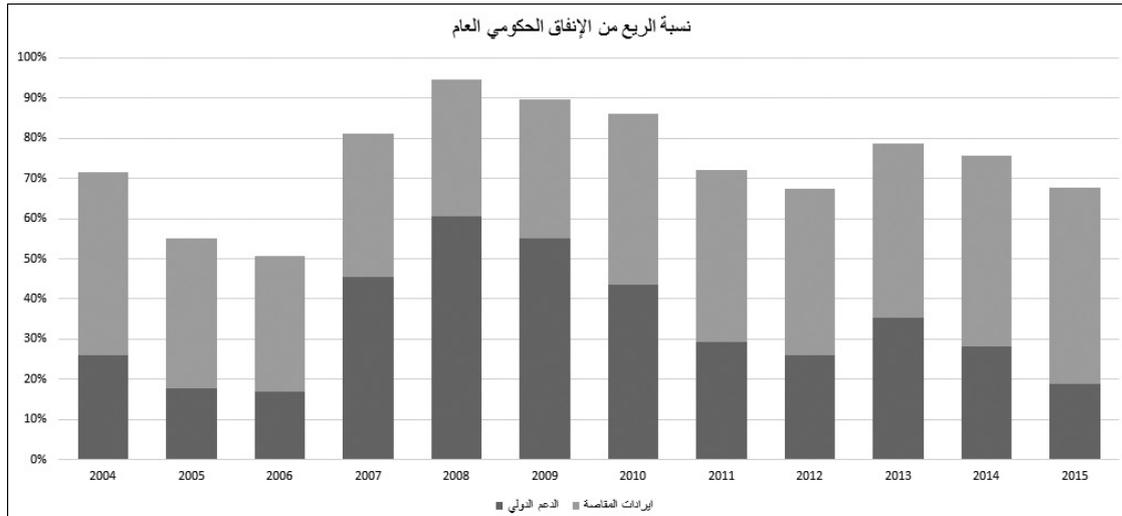
Ibid.

(الشكل 3)



المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي 2007 - 2016
IMF, "Report to the Ad Hoc Liaison Committee."

(الشكل 4)



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي وتقارير صندوق النقد الدولي
World Bank, "West Bank and Gaza."; IMF, "Report to the Ad Hoc Liaison Committee."

الدولة الريعية غير النفطية: شخ في الأدبيات

شاكلة رسوم فقط. ومن المهم إيضاح هذه التفرقة لمدى التناسب الشديد الذي يجمع الاقتصاد والسياسة الفلسطينية ومصادر الريع المركزية واللامركزية.

تتضح معالم نظرية لإمكان نشوء دول ريعية مركزية، تستمد صمّام تمويلها من الريع الإستراتيجي أو السياسي⁽¹⁷⁾.

مصادر دخل السلطة الفلسطينية بين التمويل والريع

يعدّ الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية من الركائز التمويلية الرئيسة لديمومتها، في ظل عجزها الميداني عن السيطرة على الموارد الطبيعية أو جباية الضرائب بفاعلية. ولتوضيح أهمية الدعم الدولي في هذا السياق؛ كان أول ما كلل اتفاقية أوسلو مؤتمر للدول المانحة بهدف دعم السلطة الفلسطينية حديثة الولادة مادياً⁽¹⁸⁾، لتحقيق ما يمكن تلخيصه بالثالث الأمن التنموي السياسي⁽¹⁹⁾. ومن هنا تدافعت المؤسسات الدولية على الأراضي الفلسطينية منذ عام 1994، بهدف دعم المسار السياسي المتمثل بالعملية السلمية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الفلسطيني، وبناء الأطر المؤسسية للدولة الفلسطينية وأهمها المؤسسة الأمنية⁽²⁰⁾.

تُدرج السلطة الفلسطينية كأهم المستقبلين للدعم الدولي عالمياً، وتعد أراضي السلطة الفلسطينية على العموم من أكبر المستقبلين لأموال المانحين؛ إذ بلغت قيم المساعدات الرسمية التنموية أكثر من 34 مليار دولار بين عامي 1994 و2014، أتى معظمها من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية⁽²¹⁾. واعتماداً على إحصاءات البنك الدولي فإن حصة الفرد الفلسطيني من الدعم الدولي المقدم

لكن ثمّ العديد من الدول التي تستقبل موارد ريعية خارج الخليج العربي وخارج إطار الموارد الطبيعية أيضاً. تستخدم نظرية الدولة الريعية في الأوساط الأكاديمية بوفرة كإطار تحليلي لدول النفط عامة والدول الخليجية تحديداً. ولكن بالاستناد إلى التعريف الجوهري للدولة الريعية - بأنها دولة تحصل جزءاً مهماً من إيراداتها من مصادر خارجية⁽¹⁵⁾ - يمكن تعميم النظرية في المساهمة في توصيف الاقتصاد السياسي للعديد من الدول غير النفطية. وفي هذا الإطار لا يُحصر مفهوم الدولة الريعية على الأجور المكتسبة من مبيعات الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية فحسب، بل يعكس جميع أنواع الدخل المكتسبة خارجياً ليشمل:

- ريع الموارد الطبيعية: الدخل الناتج من تصدير الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن النفيسة.
- ريع الموقع الجغرافي: والمقصود العائدات المحصّلة من مرافق نقل رئيسة، مثل قناة السويس أو خطوط أنابيب النفط والغاز.
- الريع الإستراتيجي والسياسي: جميع أنواع المنح والمساعدات المقدمة خارجياً للدعم العسكري أو الاقتصادي أو دعم الموازنات الحكومية والبرامج التطويرية.
- تحويلات العاملين في الخارج (Remittances).
- أرباح السياحة الوافدة من الخارج الناتجة من وجود آثار تاريخية كالأهرامات أو الأماكن المقدسة أو من الأماكن السياحية التقليدية⁽¹⁶⁾.

وبالعودة إلى الأدبيات الأولى، لعل أهم خصائص الدولة الريعية هو مركزية واردات الريع إلى الدولة التي بدورها تخصصه كما يتماشى مع متطلبات الواقع اقتصادياً وبترومانياً. ومن هذا المنطلق، لا بد من التفرقة نظرياً بين مصادر الريع المركزية أو اللامركزية؛ إذ تصنّف كل مصادر التمويل المحصّلة من جراء مبيعات الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي أو الريع الإستراتيجي والسياسي كمصادر ريعية مركزية، أي أن الدولة ونخبها هم من يتصرف في هذه العائدات أساساً. وفي المقابل، يصنّف كل من تحويلات العمالة الخارجية وأرباح السياحة كمصادر ريعية لا مركزية، قد تكتسب منها الدولة جزءاً بسيطاً على

17 تأخذ الدراسة في الاعتبار الجدال الدائر حول ماهية السلطة الفلسطينية بين الدولة الهشة أو شبه الدولة أو حتى منظمة تسيير أعمال.

18 وقعت معاهدة أوسلو - إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي - في 13 أيلول/سبتمبر 1993، وعقد المؤتمر الدولي للمانحين لدعم العملية السلمية في الشرق الأوسط في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1993، بحضور تمثيلي من 43 دولة، وتعهد بتوفير ملياري دولار أمريكي، لتمويل السلطة الفلسطينية لخمس سنوات مقبلة، وسرعان ما تضاعف المبلغ إلى أربعة مليارات دولار أمريكي، كما أدرج في التقرير الربيعي لوزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 1998.

19 Anne Le More, *International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political guilt, waster money* (Abingdon: Routledge, 2008), pp. 7 - 14.

20 Ibid.

21 World Bank, West Bank and Gaza Data, accessed on 1/9/2016, at: <http://ow.ly/R1n830bZTKv>

ومن الجدير بالذكر أن حصر مبلغ الدعم الدولي المقدم للشعب الفلسطيني ككل، يعد أمراً في غاية التعقيد، وقد يمثل مبلغاً يفوق إحصاءات البنك الدولي المذكورة هنا.

15 Beblawi, pp. 51 - 52.

16 لوحظ هذا في:

Thomas Richter & Christian Steiner, "Politics, Economics and Tourism Development in Egypt: Insights into the Sectoral Transformations of a Neo-Patrimonial Rentier State," *Third World Quarterly*, vol. 29, no. 5 (June 2008), p. 943.

هذه الإيرادات في سد عجز السلطة الفلسطينية المادي وديمومتها⁽²⁸⁾. وإذا ما قارنا بين نسبة المقاصة المحصلة إسرائيليًا ونسبة الضرائب المحصلة محليًا يتضح الفرق الشاسع بين ما تبذل السلطة الفلسطينية الجهد في تحصيله، وما هو مُقدّم لها بفعل اتفاقيات سياسية، إذ تبلغ نسبة الضرائب المحصلة محليًا 35 في المئة من إيرادات السلطة الفلسطينية سنويًا وتمثل أيضًا ما لا يزيد على 20 في المئة من الإنفاق العام⁽²⁹⁾. وما يثير الاهتمام أن 30 في المئة فقط من القاعدة الضريبية في الأراضي الفلسطينية مغطى ضريبياً، وأن التهرب الضريبي بين أوساط الأفراد والشركات الفلسطينية متفشٍ⁽³⁰⁾.

هل تعدّ هذه المصادر ربيعاً؟

هنا يجب أن يحدد ما يمكن تعريفه "ريعاً سياسياً"، وما إن كان مصدر إيرادات مستقل في الواقع الفلسطيني. وما تجدر الإشارة إليه؛ التداخل العميق بين مصادر دخل السلطة الفلسطينية واتجاه قراراتها السياسية، وهذا ما ستتم مناقشته لاحقاً. ناقش العديد من الدراسات الحديثة أثر الدعم الدولي تحديداً في سيكولوجية المجتمع المدني وأطرافه في الأراضي الفلسطينية⁽³¹⁾، كما ناقش العديد من الأكاديميين الأثر التنموي للدعم الدولي في الاقتصاد الفلسطيني⁽³²⁾. ومقارنة أثر الدعم الدولي في أهدافه الأولية المذكورة سابقاً يتضح ما يلي:

- لم يوفر الدعم الدولي مناخاً ملائماً لتطور المسار السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل المسار نفسه أدى إلى تقليص فرص تحقيق سلام شامل، يتمثل بإقامة دولة فلسطينية، ضمن حدود عام 1967؛ إذ استغلت السلطات الإسرائيلية المسار

سنويًا تعدّ الأعلى عالمياً إذا ما حيدنا الدول الصغيرة، إذ بلغت حصة الفرد الفلسطيني من الدعم المادي الكلي 587 دولاراً في سنة 2014. وإذا ما قارنا هذا الرقم ببعض الدول الأخرى، ستتضح الفرق الشاسع بين نصيب الفرد الفلسطيني من الدعم الدولي ومتوسط نصيب الفرد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 92 دولاراً، أو الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات⁽²²⁾ 70 دولاراً في سنة 2014 على سبيل المثال⁽²³⁾

ولعل أهم الإحصاءات ذات العلاقة بهذا البحث؛ نسبة الدعم الدولي الكلي من الناتج الإجمالي المحلي الفلسطيني، والتي بلغت أكثر من 20 في المئة بين عامي 1994 و2014، والتي تعدّ نسبة مرتفعة جداً مقارنة بدول الجوار والعالم ككل⁽²⁴⁾. وفي السياق نفسه، بلغ الدعم الدولي المقدم مباشرة لسد عجز موازنة السلطة الفلسطينية نحو 34 في المئة من موازنات السلطة الوطنية ما بين عامي 2004 و2015⁽²⁵⁾

وهنا يجدر التساؤل عن ماهية مصادر الدخل الأخرى للسلطة الفلسطينية ومن أين يتم تحصيلها؟ يتم تحصيل القسم الأكبر من إيرادات السلطة الفلسطينية، من إيرادات المقاصة التي تعرف بأنها المبلغ المتحصل من الجمارك وضرائب القيمة المضافة على البضائع المستوردة، والتي بطبيعة الحال تحصلها الحكومة الإسرائيلية وتجبي نسبة 3 في المئة من قيمتها الكلية، ثم تحولها إلى خزينة السلطة الفلسطينية بناءً على اتفاقيات اقتصادية مسبقة؛ أهمها بروتوكول باريس الاقتصادي⁽²⁶⁾. تمثل القيمة الكلية للمقاصة ما يزيد على 70 في المئة من إيرادات السلطة الفلسطينية سنويًا، وتمثل أيضًا ما يزيد على 41 في المئة من الإنفاق العام⁽²⁷⁾؛ ما يوحي بالدور الرئيس الذي تؤديه

22 الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات تعرف بأنها الدول التي يتراكم بها مزيج من المخاطر، مع عدم قدرة الدولة، والنظام، والمؤسسات المحلية، على إدارة هذه المخاطر، واستيعابها، أو التخفيف من حدتها. لمعرفة المزيد عن الدول الهشة انظر:

"States of Fragility – Events," OECD, accessed on 12/2017/6/, at: <http://ow.ly/5aeN30cxTf5>

23 World Bank, "Net ODA received per capita (current US\$)," accessed on 1/9/2016, at: <http://ow.ly/WbFk30cxTjr>

24 World Bank, "Net ODA received (% of GNI)," accessed on 1/9/2016, at: <http://ow.ly/DT1i30c99rL>

25 IMF, "Report to the Ad Hoc Liaison Committee," accessed on 1/9/2016, at: <http://ow.ly/NTYT30c99Km>

أعدت هذه الإحصاءات لهذا البحث من التقارير الدورية لصندوق النقد الدولي الصادرة بين عامي 2006 و2016، والمقدمة إلى لجنة الاتصال المختصة في مراجعة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية.

26 United Nations Conference on Trade and Development, "Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People," presented at the sixty-second session at Geneva, 14 - 25 September 2015, accessed on 25/10/2016, at: <http://ow.ly/5xQj30c99Rs>

27 يقصد بالإنفاق العام المبلغ الكلي الذي أنفقته السلطة الفلسطينية في أي سنة مالية، بناءً على تقاريرها الدورية لصندوق النقد الدولي والجهات المانحة.

28 IMF, "Report to the Ad Hoc Liaison Committee."

29 Ibid.

30 World Bank, "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee," 19/9/2016. Accessed on 10/10/2016, at: <http://ow.ly/Mj4N30bZXXVq>

31 Benoit Challand, "The Evolution of Western Aid for Palestinian Civil Society: Bypassing Local Knowledge and Resources," *Middle Eastern Studies*, vol. 44, no. 3 (May 2008), pp. 397-417; Tariq Dana, "The Structural Transformation of Palestinian Civil Society: Key Paradigm Shifts," *Middle East Critique*, vol. 24, no. 2 (March 2015), pp. 191 - 210.

32 Mandy Turner, "Completing the Circle: Peacebuilding as Colonial Practice in the Occupied Palestinian Territory," *International Peacekeeping*, vol. 19, no. 4 (September 2012), pp. 492-507; Mandy Tuner, "The Political Economy of Western Aid in the Occupied Palestinian Territory Since 1993," in: Mandy Turner & Omar Shweiki (eds.), *Decolonizing Palestinian Political Economy* (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2014), pp. 44 - 47.

الدولي كريع محصل خارجياً في الإطار الأفغاني والكوسوفي، وتحصيله من الحكومة المركزية كشرط أساسي. تُلخص الدراسات الأثار السلبية للدعم الدولي في مسيرة بناء مؤسسات الدولة في أفغانستان أثناء عام 2001. بينما لوحظ نمو الاقتصاد الأفغاني بين عامي 2002 و2013 بنسبة سنوية تزيد على 10 في المئة. ولم ينعكس هذا النمو إيجابياً على المسار السياسي، بل استشرى الفساد محلياً، واستخدم الدعم الدولي لإعاقة الاستقلال المالي للدولة الأفغانية، وإعاقة المسار الديمقراطي كذلك⁽³⁷⁾. كما ناقش هيرت ومرشد آلية البناء المؤسساتي في الدول الهشة التي تعتمد على قسم كبير من إيراداتها التشغيلية عن طريق الدعم الدولي، مستخدمين كوسوفو مثلاً، واستنتجوا أن الدعم الدولي في الدول الهشة والفقيرة ديمقراطياً، يؤدي إلى تكوين كيان سياسي ريعي يشابه الدول الريعية النفطية في توزيعه للريع المحصل خارجاً محلياً، ولكن يتمتع بدينامية مستقلة تدير العلاقة الاجتماعية بين المجتمع المدني والدولة⁽³⁸⁾.

ومن هنا يمكن العودة إلى الواقع الفلسطيني، وتحليل ما إذا كانت الأموال المقدمة من الخارج ريعاً سياسياً، وما إذا كانت تمثل نسبة مرتفعة تكفي لتصنيف السلطة الفلسطينية ككيان ريعي. تعدّ الدراسات البحثية في هذا المجال الدولة الريعية تحصل 30 في المئة أو أكثر من إيراداتها من مصادر خارجية غير مستحقة⁽³⁹⁾. وتطبيق هذه القاعدة على الحالة الفلسطينية، يتضح أن ما يزيد على 34 في المئة من موازنة السلطة الوطنية بين عامي 2004 و2015 مصدره الدعم الدولي، وأن الدعم الدولي الكلي يكافئ ما يزيد على 70 في المئة من موازنة السلطة الفلسطينية في الفترة الزمنية ذاتها. ومن هذا المنطلق يمكن من الناحية النظرية عدداً السلطة الفلسطينية كياناً ريعياً يستمد جزءاً مهماً من إيراداته من مصادر خارجية.

تتعامل بعض الباحثين سابقاً مع السلطة الفلسطينية ككيان مستقبل للريع السياسي؛ له بعض الخصائص الريعية، على الرغم من شحة المصادر التي تملأ المصادر الريعية السياسية الكلية، وتؤطر السلطة

السلمي لتوسيع مخططاتها الاستيطانية في سفوح جبال الضفة الغربية، وحصر الوجود الفلسطيني الفعلي على أقل من 40 في المئة من أراضي الضفة الغربية، وأحكمت تطويقها للمناطق الفلسطينية بشبكات طرق مخصصة للإسرائيليين فقط، والمئات من الحواجز العسكرية⁽³³⁾. وفيما يخص الشرط الآخر من الأراضي الفلسطينية، تختلق إسرائيل كل الذرع لديمومة حصار قطاع غزة بمساندة إقليمية.

• يبقى أمر قيام دولة فلسطينية تمتلك الاستقلالية التمويلية والسيادية، منوطاً بالمجتمع الدولي ثانوياً، والارادة الإسرائيلية أولياً؛ إذ تتحكم إسرائيل بقرار أعضاء المجتمع الدولي ذي الوزن السياسي، وتفرض إرادتها بسياسات الواقع والتمدد الاستعماري. وفي المضمون عينه بذلت السلطة الفلسطينية الكثير من الجهد في بناء مؤسسات إدارية منذ عام 2007، وإعادة هيكلة سياساتها لتتلاءم مع متطلبات المجتمع الدولي. لكن في المقابل، لم تقدم إسرائيل أي تنازلات حقيقية باتجاه بسط السيطرة الفعلية للسلطة الفلسطينية على الأرض. ساهم الدعم الدولي في خلق هذا الواقع من خلال تمويل مشروع بناء الدولة الفلسطيني في حقبة سلام فياض، وما نتج عنها من تكريس للاحتلال وإعفاء إسرائيل من واجباتها كجهة مُحْتَلَة.

• لم يلحظ المواطن الفلسطيني أثر الدعم الدولي منذ قيام السلطة الفلسطينية؛ إذ يتفشى الفقر وتنتشر البطالة والتضخم في أسعار السلع الأساسية وتكاليف الحياة اليومية. ومع أن ما يزيد على 50 في المئة من الميزانية العامة للسلطة الفلسطينية⁽³⁴⁾ يعيل أسر أكثر من 150 ألف موظف في السلك العام⁽³⁵⁾، تتجاوز نسبة البطالة 25 في المئة، وتزيد نسبة الفقر على 20 في المئة⁽³⁶⁾.

وفي خضم فشل الدعم الدولي في تحقيق أهدافه المعلنة؛ هل يمكن عدّه ريعاً؟ يمكن الاستعانة بدراسات صدرت حديثاً، تناقش الدعم الدولي من ناحية عملية كريع سياسي، وأثره في مسار البناء الوطني والحوكمة والديمقراطية في أفغانستان وكوسوفو. ناقش إيسار وفيركورين وكامفويس أثر المعونات الخارجية في عملية بناء المؤسسات الحكومية في أفغانستان. ومن المهم ذكره تصنيف الدعم

37 Willemijn Verkoren & Bertine Kamphuis, "State Building in a Rentier State: How Development Policies Fail to Promote Democracy in Afghanistan," *Development and Change*, vol. 44, no. 3 (May 2013), pp. 511-520; SaraJuddin Isar, "A Blessing or a Curse? Aid Rentierism and State-building in Afghanistan," in: *E-International Relations*, 24/5/2014, accessed on 10/10/2016, at: <http://ow.ly/dagw30bZZIZ>

38 Nicolas Lemay-Hebert & Syed Murshed, "Rentier Statebuilding in a Post-Conflict Economy: The Case of Kosovo," *Development and Change*, vol. 47, no. 3 (March 2016), pp. 527 - 532.

39 J. Craig Jenkins et al., "International Rentierism in the Middle East and North Africa, 19712008-," *International Area Studies Review*, vol. 14, no.3 (September 2011), pp. 3 - 27.

33 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Fragmented Lives: Humanitarian Overview 2015," June 2016, accessed on 15/10/2016, at: <http://ow.ly/iVbK30bZYGL>

34 IMF, "Report to the Ad Hoc Liaison Committee."

35 World Bank, "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee."

36 IMF, "Report to the Ad Hoc Liaison Committee."

في ظل تهميش الجهات الرقابية والآليات التنظيمية والتعددية الحزبية⁽⁴⁰⁾. وتعكس هذه الاستنتاجات ما يُتداول حديثاً من سمات للدول الربيعية النفطية⁽⁴¹⁾. ومع اختلاف النظم الحكومية بين المملكي والرئاسي، هناك عوامل تطابق، كما يوضح جاكوب هويجلت، في العلاقة بين الحزبية المتأصلة في السياسة الفلسطينية وتكوين نظام نيوبترومينيالية مهيمن، تتمثل بالسلطة الفلسطينية⁽⁴²⁾. تولّد هذه الثقافة النيوبترومينيالية⁽⁴³⁾ مزيجاً ضابياً بين القطاعين العام والخاص، وانعدام الأمن والاستقرار حول سلوك الأفراد والمؤسسات ودورهم في الدولة؛ نتيجة الجمع بين ديناميات البترومينيالية المهيمنة ومؤسسات سلطة القانون العقلانية متمثلة بالحوكمة ونظمها⁽⁴⁴⁾. ويتأصل هذا النظام بانعدام الديمقراطية والاستقلالية البيروقراطية في نظم الدولة القائمة في معزل عن مكوناتها المجتمعية والمدنية. عملياً، تستجيب الدولة لبعض المطالب المجتمعية والفردية فيما نسميه هنا بالاستجابة المختارة (Selective Responsiveness)؛ ما يكسبها المرونة في امتصاص الضغوطات المحلية والاستمرارية، وعلى سبيل المثال؛ نذكر العديد من الأنشطة النقابية في الشارع الفلسطيني.

الخاصية الثانية: ركود سياسي داخلي يقابله نشاط خارجي

تتميز الدول الربيعية النفطية الحديثة بسياساتها الخارجية النشطة، كما أشار ماثيو غراي في نظريته الربيعية المتأخرة، لكنه حدّد أيضاً العديد من الخصائص التي تعكس النشاط السياسي الداخلي الناتج عن العولمة وانخفاض أسعار النفط والنمو الاقتصادي الهادف⁽⁴⁵⁾. في المقابل، تتسم السلطة الفلسطينية بتوجهاتها السياسية الخارجية

الفلسطينية ككيان ريعي سياسي متكامل. ويقترح هذا البحث أن اعتماد السلطة الفلسطينية على الريع السياسي غير منوط فقط بالدعم الدولي، وأن إيرادات السلطة الربيعية تمثل أغلبية الموازنة الحكومية، وهذا لأنّ البحث يُوّطر أموال المقاصة الفلسطينية المحصلة إسرائيليّاً ريعاً سياسياً. تمثل أموال المقاصة ما يزيد على 70 في المئة من إيرادات السلطة الفلسطينية سنوياً، وتمثل أيضاً ما يزيد على 41 في المئة من الإنفاق العام للموازنة. وإذا ما قارننا بين خصائص أموال المقاصة وتعريف الريع من الناحية الاقتصادية والسياسية، يتضح الطابع اليعي السياسي لها؛ إذ تُحوّل الأموال للخزينة المركزية للدولة وتُحصّل خارجاً، ولا تبذل الدولة المستقبلية الجهد في جبايتها. ومن أهم العناصر في تأطير أموال المقاصة ريعاً؛ الطابع السياسي البحث المنوط بانتظام ورودها إلى السلطة الفلسطينية، إذ إن السلطة الفلسطينية تستقبل هذه الأموال في حين تتماشى سياساتها الدولية والمحلية المزاج الإسرائيليّ. أوقفت إسرائيل تدفق أموال المقاصة منذ عام 1997 في سبعة مواقف، لمدة زمنية تراكمية تزيد على الأربع سنوات، عقاباً على مواقف سياسية من أهمها اندلاع انتفاضة الأقصى، وفوز حماس بالانتخابات المحلية، والتوجه الأممي للسلطة الفلسطينية.

هيكله مقومات الدولة الربيعية غير النفطية: السلطة الفلسطينية مثلاً

يتسم العديد من محاولات إضفاء الحداثة على النظرية من الناحية البنوية؛ بإهمال الدور المهم للريع غير النفطي في تحديد مسارات المؤسسات الحكومية وعلاقاتها السياسية الداخلية والخارجية وتركيبها الاقتصادي. تنطوي هذه المساهمة في أدبيات البناء على أسس النظرية الرئيسة، والتوسع في محاولات النقد والتعديل البنوي على النظرية؛ إذ يناقش هنا الجزء خصائص الدولة الربيعية غير النفطية مستخدماً السلطة الفلسطينية مثلاً.

الخاصية الأولى: نظام غير ديمقراطي نيوبترومينيالي مرن

لا يخفى أنّ نظام الحكم في الأراضي الفلسطينية استبداديّ بطبعه، ويفتقر إلى المقومات الديمقراطية الفعّالة التي تستوعب المجتمع المدني والأحزاب السياسية المختلفة في إطار سياسي موحد. ويرى بعض المعلقين أنّ السلطة الفلسطينية كرسّت المنهج الاستبدادي،

40 Amal Jamal, "State-Building, Institutionalization and Democracy: The Palestinian Experience," *Mediterranean Politics*, vol. 6, no. 3 (2010), pp. 1-30; Alaa Tartir, "Securitized Development and Palestinian Authoritarianism under Fayyadism," *Conflict, Security & Development*, vol. 15, no. 5 (December 2015), pp. 479 - 502.

41 Gray, "A Theory of 'Late Rentierism' in the Arab States of the Gulf," pp. 23 - 25.

42 Jacob Hoigilt, "Fatah from Below: The Clash of Generations in Palestine," *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 43, no. 4 (October 2016), pp. 462 - 465.

43 تعدّ النيوبترومينيالية ثقافة سياسية وليست هيكلية سياسية، للتوضيح راجع: Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988).

44 Gero Erdmann & Ulf Engel, "Neopatrimonialism Revisited: Beyond a Catch-All Concept," *GIGA Working Papers*, no. 16 (February 2006), pp. 7-25, accessed on 1/11/2016, at: <http://ow.ly/RfQw30c00dj>

45 Gray, "A Theory of 'Late Rentierism' in the Arab States of the Gulf," pp. 35 - 36.

الهيكلية للتنمية في فلسطين، كتجاهلها معدل البطالة المناهز 25 في المئة أو التآكل المستمر في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.

الخاصية الرابعة: هيكلية مالية هشّة

يعد الإصلاح الضريبي من مقومات التنمية الاقتصادية الناجحة؛ إذ يوفر الدخل الحكومي الكفيل لتمويل مشاريع التنمية المركزية أو نفقات الدولة التشغيلية. ويعد أيضًا ركيزة لنشوء الديمقراطيات الحديثة في أوروبا وأميركا الشمالية، إذ تطوّر النظم الفعّالة في جباية الضرائب من المواطنين، ساهم في نشوء حكومات تمثيلية ومن هنا يأتي الشعار الشهير: *no taxation without representation*⁽⁴⁹⁾. لكن تختلف المنظومة الفكرية في الواقع العربي بأن العديد من دوله يفتقر إلى مؤسسات الجبي الضريبي؛ إذ يُكتفى بأموال الريع المحصّلة خارجيًا، ويُنحى الدور المجتمعي. في حين تعتمد الدول الريعية النفطية على عائدات بيع النفط ومشتقاته، وتراهن الدول الريعية غير النفطية على المنح الخارجية، والريع السياسي الذي عادة ما يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

”

تنطبق هذه المواصفات على الواقع الفلسطيني من منظورين؛ التهرب الضريبي وانعدام استقرار تدفق أموال الريع

”

تنطبق هذه المواصفات على الواقع الفلسطيني من منظورين؛ التهرب الضريبي وانعدام استقرار تدفق أموال الريع. ولم تبذل السلطة الفلسطينية الجهد الكافي في اتجاه التحصيل الضريبي الفعّال والعاقل، واكتفت بالعمل على تأمين تدفق أموال المقاصة والمساعدات الخارجية؛ ما أسهم في تورطها في حلقة تنازلات سياسية متواصلة، والإذعان لشروط تمس استقلالية قرارها السيادي والسياسي، ويعدّ التهرب الضريبي في الأراضي الفلسطينية مرتفعًا جدًا بما أن المغطى هو 30 في المئة فقط من القاعدة الضريبية. وفي المقابل، تعاني السلطة الفلسطينية من أجل تأمين التدفق المنتظم لأموال المقاصة تحديدًا، والمساعدات الخارجية ثانيًا، وتظهر بيانات صندوق النقد الدولي التذبذب المرتفع في انتظام تدفق عائدات السلطة المالية التي

النشطة القائمة على أهداف توسيع دائرة الاعتراف الدولي بـ "دولة" فلسطين، والعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعديد من المهمات المتعلقة ببناء العلاقات الدبلوماسية⁽⁴⁶⁾. وبخلاف هذا النشاط الخارجي، تتميز السياسة الداخلية بالركود الناتج أساسًا من الطبيعة الريعية للسلطة الوطنية؛ إذ أفقدت الشروط الملزمة للاتفاقيات الرسمية المدوّرة للدعم الدولي، وتحويل أموال المقاصة؛ قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة الفعلية على مقومات أساسية تُترجم إلى سيادة فعلية على الأرض. وهنا يستخدم للتوضيح، لا للتعميم، الجمود في التقدم في المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس. وتفتقر السلطة الفلسطينية إلى الوازع الحقيقي لخلق سياسات داخلية ذات طابع تنموي أو اجتماعي وتنفيذها؛ إذ تكتسب الديمومة في قدرتها على تأمين نفقات الحكومة الرئيسة من المصادر الريعية، بخلاف الأداء التنموي الاقتصادي أو الاجتماعي. بل إن في الإمكان الإعزاز بأن معظم الإنجازات التنموية المحدودة هي نتاج شروط الجهات المانحة، على خلاف مبادرات سياسية ذات دافع مستقل.

الخاصية الثالثة: سياسات اقتصادية وتنموية مفروضة خارجيًا

تتسم الدول الريعية النفطية الحديثة بسياسات اقتصادية تنموية نشطة، تتفاوت في تفاصيل نهج سياساتها المالية والنقدية، وسياساتها التجارية الخارجية، وإستراتيجيات سوق العمل، والتعامل مع مرحلة ما بعد المجتمع الصناعي⁽⁴⁷⁾. يتماثل هذا الوصف مع الدولة الريعية غير النفطية، بمنطلق وجود سياسات اقتصادية تنموية داخلية، ويختلف بأن هذه السياسات تنبثق من إرادة الجهات الممولة خارجيًا على العموم، وشروط المؤسسات الدولية كالبنك الدولي ومؤسسة النقد الدولي. وفي الواقع الفلسطيني، تعد خطط التنمية الفلسطينية عن طريق مندوبي الجهات المانحة أو ممثلها، وتُستنسخ الخطط تبعًا؛ لتتوافق مع اهتماماتهم، ولا تتفق بالضرورة مع الأولويات التنموية للمجتمع الفلسطيني⁽⁴⁸⁾. إذ تتناسق عناوين خطط التنمية بعناوين بديهية كتأمين رواتب موظفي السلك العام وحماية فئات المجتمع المهمش والفقير، ولكنها تتهرب من تحديد المعوقات

46 بناءً على الموقف الرسمي لوزارة الخارجية الفلسطينية المعلن على الصفحة الرسمية للوزارة، انظر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية، "مهام الوزارة"، شوهد في 2016/9/1، في: <http://ow.ly/PE5L30c9avR>

47 Gray, "A Theory of 'Late Rentierism' in the Arab States of the Gulf," pp. 28 - 30.

48 Alaa Tartir & Jeremy Wildeman, "Persistent Failure: World Bank Policies for the Occupied Palestinian Territories," Policy brief, Al-Shabaka, Washington DC (May 2013), pp. 2-4, accessed on 1/11/2016, at: <http://eprints.lse.ac.uk/50333/>

49 Robert Bates & Da-Hsiang Donald Lien, "A Note on Taxation, Development, and Representative Government," *Politics and Society*, no. 14 (January 1985), pp. 53-68.

وهكذا تفتح هذه الدراسة الأفق للخوض في تعريف ماهية السلطة الفلسطينية، ككيان ريفي، وحدود أدائها في إطار نظرية الدولة الريفية الغير نفطية.

يمكن تحليلها بقرارات عقابية من إسرائيل أو من الجهات المانحة على مواقف سياسية معينة⁽⁵⁰⁾.

الخاصية الخامسة: اقتصاد متمحور على الريع

المراجع

Beblawi, Hazem & Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State: Nation, State and the Integration of the Arab World*. London: Croom Helm, 1987.

Bill, James A. & Springborg, Robert. *Politics in the Middle East*. Glenview: Scott, Foresman/Little, Brown, 1990.

Challand, Benoit. "The Evolution of Western Aid for Palestinian Civil Society: Bypassing Local Knowledge and Resources." *Middle Eastern Studies* vol. 44. no. 3 (May 2008).

Dana, Tariq. "The Structural Transformation of Palestinian Civil Society: Key Paradigm Shifts." *Middle East Critique*. vol. 24. no.2 (March 2015).

Fox, John W. Nada Mourtada-Sabbah & Mohammed al-Mutawa (eds.). *Globalization and the Gulf*. (London: Routledge, 2006.

Gray, Lewis. "Rent Under the Assumption of Exhaustibility." *The Quarterly Journal of Economics*. vol. 28. no. 3 (May 1914).

Gray, Matthew. "A Theory of 'Late Rentierism' in the Arab States of the Gulf." Georgetown University School of Foreign Service in Qatar Occasional Paper No. 7 (2011).

Hartwick, John "On the Development of the Theory of Land Rent." *Land Economics*. vol. 65. no. 4 (November 1989).

J. Craig Jenkins et al. "International Rentierism in the Middle East and North Africa, 1971-2008". *International Area Studies Review*. vol. 14. no. 3 (September 2011).

هناك ارتباط مباشر بين النمو الاقتصادي الفلسطيني وتدفق الموارد الريفية إلى السلطة الفلسطينية، ويمتد هذا الارتباط إلى البنية الاقتصادية الكلية باتجاه القطاعات الأكثر استقبالية واستفادة من الريع. وغالبًا ما تتسم هذه القطاعات بقربها من المؤسسات الدولية وغير الحكومية التي تتلقى بدورها أموالاً طائلة لتنفيذ مشروعات محلية، بإشراف الجهات المانحة، وينتج من ذلك تضخم في أعداد موظفي هذا القطاع وأجوره، على حساب القطاعات الإنتاجية⁽⁵¹⁾. وفي المقابل، تمثل المصادر الريفية المصدر الأساس في ديمومة السلطة الفلسطينية والمورد الوحيد لتغطية رواتب موظفي السلك العام، الذي يعدّ من أهم الشرائح الاستهلاكية في الاقتصاد الفلسطيني. وهكذا يؤثر الريع في الاقتصاد الفلسطيني بعاملين؛ الارتباط بين النمو الاقتصادي وتدفق الريع من جهة، وبنية الاقتصاد الفلسطيني المتمركزة على الريع من جهة أخرى. ويمكن تعميم هذه الخاصية على مناطق أخرى مثل أفغانستان؛ إذ لوحظ أن النمو الاقتصادي المرتفع مرتبط بمعدلات تدفق المساعدات الخارجية⁽⁵²⁾.

خاتمة

تمثل نظرية الدولة الريفية إطارًا بنويًا، يمكن من فهم العلاقة التي تجمع بين الدولة ومكونات المجتمع بصورة دينامية، تعكس التفاعل بين الاقتصاد والسياسة والسيكولوجيا. تكمن أهمية هذه الدراسة فيما تضيفه إلى الأدبيات التي تحاول فهم مسار السلطة الفلسطينية وسياساتها، والأدبيات التي تحاول فهم أثر الأموال الخارجية في الدول النامية عالميًا. وهنا يجب تشديد عرض الهدف وراء هذه المقاربة؛ إذ تناقش معظم الأدبيات الحالية نجاح أو فشل منظومة السلطة الفلسطينية في أبعاد مختلفة من السياسة والحوكمة والاقتصاد والديمقراطية، لكن ما تنأى به هذه الدراسة هو العمق البنوي وراء نجاح السلطة الفلسطينية أو عدمه بناءً على مصادر تمويلها أساسًا.

50 The IMF, "West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee," 26/8/2016, accessed on 1/11/2016, at: <http://www.imf.org/wbg>

51 Challand, pp. 409 - 410.

52 Verkoren & Kamphuis, pp. 511 - 520.

- Schlumberger, Oliver. "Structural Reform, Economic Order, and Development: Patrimonial Capitalism." *Review of International Political Economy*. vol. 15. no. 4 (October 2008).
- Schwarz, Rolf. "The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization." *Review of International Political Economy*. vol. 15. no. 4 (October 2008).
- _____. "Does War Make States? Rentierism and the Formation of States in the Middle East." *European Political Science Review*. vol. 3. no. 3 (November 2011).
- Turner, Mandy. "Completing the Circle: Peacebuilding as Colonial Practice in the Occupied Palestinian Territory." *International Peacekeeping*. vol. 19. no. 4 (September 2012).
- Turner, Mandy & Omar Shweiki (eds.). *Decolonizing Palestinian Political Economy*. Houndmills: Palgrave Macmillan, 2014.
- Verkoren, Willemijn & Bertine Kamphuis. "State Building in a Rentier State: How Development Policies Fail to Promote Democracy in Afghanistan." *Development and Change*. vol. 44. no. 3 (May 2013).
- Le More, Anne. *International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt, Waster Money*. Abingdon: Routledge, 2008.
- Lemay-Hebert, Nicolas & Syed Murshed. "Rentier Statebuilding in a Post-Conflict Economy: The Case of Kosovo." *Development and Change*. vol. 47, no. 3 (March 2016).
- Luciani, Giacomo (ed.). *The Arab State*. London: Routledge, 1990.
- Cook, M.A. *Studies in Economic History of the Middle East*. Oxford: Oxford University Press, 1997.
- Nonneman, Gerd. "Rentiers and Autocrats, Monarchs and Democrats, State and Society: The Middle East between Globalization, Human "Agency", and Europe." *International Affairs*. vol. 77. no.1 (January 2001).
- Ross, Michael. "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics*. vol. 53. no.3 (April 2001).
- Richter, Thomas & Christian Steiner. "Politics, Economics and Tourism Development in Egypt: Insights into the Sectoral Transformations of a Neo-Patrimonial Rentier State." *Third World Quarterly*. vol. 29. no. 5 (June 2008).